البنوك الاختصاصية بين اهداف التنمية ومتطلبات الاحتياطي القانوني

حسن احمد الغريري

تمثل البنوك الاوعية الاساسية لتجميع الفوائض المالية والمدخرات واعادة توظيفها في الانشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تقوم بتجميع تلك الموارد المالية من الوحدات والافراد ذات الفائض المالي واعادة توزيع تلك الموارد على الوحدات ذات العجز والتي هي بحاجة ماسة للسيولة سواء للنمو والتوسع او الانشاء او لادامة العمليات التشغيلية قصيرة الاجل.

- والبنوك الاختصاصية هي بنوك تستهدف من مزاولة نشاطها الاقراضي والائتمائي قطاعات رئيسية في الاقتصاد مثل البنوك العقارية والصناعية والزراعية ،وهي تختلف عن البنوك التجارية من حيث مصادر اموالها واستخداماتها .

- ففي حين ينصرف التمويل المتخصص للاغراض الرآسمالية متوسطة وطويلة الاجل تتجه موارد البنوك التجارية نحو الائتمان قصير الاجل على الاغلب ذي الصفة الاستهلاكية .

- ومن المعروف ان البنوك على اختلاف مسمياتها تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني المفروض من قبل بنوكها المركزية ، والاحتياطي القانوني باعتباره وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة النقدية للدولة ، يمثل اداة من الادوات الكمية لتنفيذ تلك السياسة ،ورفع او تخفيض تلك النسبة من قبل البنك المركزي مرهون بحالة الاقتصاد.

ففي حالة ارتفاع مستويات التضخم وزيادة الكتلة النقدية يتم رفع تلك النسبة ،وفي حالات الركود وعندما تهدف الدولة الى تنشيط الاقتصاد تخفض تلك النسبة لتزيد من الطاقة الاستثمارية المتاحة للبنوك .

وقبل صدور التعليمات الجديدة من قبل البنك المركزي حول النسب الواجب الاحتفاظ بها من الودائع المعرفة بالقانون كاحتياطي قانوني لدى هذا البنك ،كانت الآلية السابقة تفرق عند احتساب الاحتياطي بين انواع الودائع حسب الاجل (٢٪ على الودائع الثابتة،٥٪ على ودائع التوفير،٢٠٪ على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية) ،في حين اوجبت التعليمات الحالية للبنك المركزي البنوك العاملة في العراق على الاحتفاظ بما يعادل (٢٠٪) من اجمالي ودائعها كاحتياطي قانوني عدا القطاع الحكومي التي خضعت لنسبة (٧٥٪) من رصيدها في تاريخ الاحتساب.

- ان هذه الآلية وبغض النظر عن المبررات التي يسوقها البنك المركزي والمتعلقة اجمالاً بتنفيذه سياسة نقدية تهدف الى التأثير على عرض النقد وتحجيم الائتمان لكبح مستويات التضخم وتدنيه مستويات الاسعار ،للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، تبدو غير مقبولة الى حد ما بالنسبة للبنوك الاختصاصية اذا ما علمنا ان:-

١- ان اتباع الآلية الجديدة وتنفيذ متطلباتها قد يكون مرغوباً للتضييق على البنوك التجارية (الحكومية الخاصة) لان مواردها تتجه في المرحلة النهائية نحو الاستهلاك والانشطة التجارية السريعة وهي المسؤولة اساساً عن زيادة الكتلة النقدية في السوق وارتفاع مستويات التضخم ، في حين ان البنوك الاختصاصية تتجه مواردها نحو تنمية وتطوير القاعدة الرآسمالية للاقتصاد الوطني سواء الزراعية منها او الصناعية او العقارية.

٢- لاتملك الحكومة اوعية بديلة للبنوك الاختصاصية تستطيع من خلالها تنشيط وتنمية هذه القطاعات لامتلاكها مزايا الخبرة والكفاءة في قطاعاتها المعنية.

٣- من المعلوم لذوي الاختصاص في القطاع المصرفي ان هيكل الودائع للمصارف الحكومية وبالذات الاختصاصية منها يكون من ودائع وحسابات جارية عائدة للقطاع الحكومي .

وان الزام تلك البنوك بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من تلك الودائع كاحتياطي قانوني (وهي نسبة مرتفعة جدا)، ستعيق كثيراً بل قد تجمد نشاط تلك البنوك حيث ستنخفض الطاقة الاستثمارية المتاحة من تلك الودائع والتي من الممكن توظيفها في القطاعات المستهدفة الى (٢٥٪) مما سيصيب تلك البنوك بالشلل وعدم قدرتها على تسريع عملية التنمية في قطاعاتها وتنشيط الاقتصاد ،وهو احد الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية في المرحلة الحالية.

ويزداد الامر تعقيداً اذا كانت تلك البنوك ملزمة بتوظيف موارد مالية حصلت عليها بالاتفاق مع الحكومة نحو قطاعات محددة لاحداث التنمية في القطاع المعني ، وبذات الوقت يلزم البنك المركزي تلك البنوك باحتجازه (٧٥٪) من تلك الموارد لديه كاحتياطي قانوني.

فان نفذت تلك البنوك خطتها الائتمانية بالكامل بالاعتماد على تلك الموارد واخفقت في الاحتفاظ بالاحتياطي وان التزمت بسياسة البنك المركزي لم تستطيع تنفيذ سياستها الائتمانية ويمكن الاشارة في هذا العدد الى حالة المصرف الزراعي التعاوني ، وتجربته لتنفيذ مشروع المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء والهادفة الى تنشيط وتنمية القطاع الزراعي.

ولما كانت الغاية النهائية للسياسات الاقتصادية وبشقيها (المالي والنقدي) هي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي واحداث عملية التنمية وتطوير الاقتصاد ،فلا مفر من اعادة النظر بآلية احتساب الاحتياطي القانوني بقدر تعلق الامر بالبنوك المتخصصة ويمكن طرح الافكار التالية بشيء من الايجاز عسى ان تحظى بالدراسة والمناقشة :-

١-اعفاء البنوك المتخصصة من متطلبات الاحتياطي القانوني او تخفيضها الى حدود معقولة وخصوصاً في مايتعلق بالودائع الحكومية لتمكنها من ممارسة نشاطاتها المتنوعة والتي تصب في النهاية نحو بناء القاعدة الرآسمالية للاقتصاد.

٢-اعتبار النقدية الموجودة في خزائن البنوك المتخصصة جزءاً من متطلبات الوفاء بالاحتياطي القانوني وذلك باضافة النقدية لدى فروع تلك البنوك ولدى خزينتها العامة الى رصيد البنك الجاري لدى البنك المركزي (وخصوصاً اذا ماعلمنا ان نسبة كبيرة من تلك الارصدة تبقى عاطلة وغير مستغلة ولايمكن نقلها وايداعها في خزائن البنك المركزي لتعزيز الرصيد الجاري لتلك البنوك في الاوقات المطلوبة بسبب مشاكل نقل النقود المعروفة).

٣-يمكن النظر الى صافي المستحقات على البنوك الاخرى كجزء من متطلبات الوفاء بالاحتياطي باعتبارها التزامات نقدية من الدرجة الاولى على الغير.

٤- اعفاء الودائع والموارد المالية الحكومية والتي تحصل عليها تلك البنوك لاغراض توظيفها وبتوجيهات حكومية مركزية في قطاعات معينة نهائياً من متطلبات الاحتياطي.

٥-من المعلوم لدى البنك المركزي ان البنوك الحكومية عموماً (والاختصاصية على وجه الدقة) تمارس سياسة أئتمانية متحفظة خلافاً لبنوك القطاع الخاص مما يعني تعرضها لمخاطر أئتمانية اقل واذا كان احد الاهداف الرئيسية للاحتياطي القانوني هو حماية اموال المودعين ،يمكن للبنك المركزي ان يضع معايير وبنسب متباينة للبنوك وحسب الملكية فتكون النسب الواجب الاحتفاظ بها على الودائع بالنسبة للمصارف الحكومية والاختصاصية تحديداً اقل من نظيرتها من البنوك الخاصة والتجارية على الاقل في المرحلة الحالية

من الواقع الاقتصادي

الغرف التجارية والدور المفقود

حسين النجم

من المتعارف عليه ان الاقتصاديات العالمية تدار من قبل مؤسسات خاصة وعامة ، ومن بين المؤسسات التي تدير العمل الخاص وتسعى لانتظامه الغرف التجارية التي تسعى الى اعادة تأهيل عمل الشركات واقامة الفعاليات العديدة مثل تتقدمها المعارض والملتقيات التجارية ناهيك عن الترويج لاعضائها من اجل دعمهم في الحصول على فرص عمل جديدة ، لكن الوضع في العراق يختلف عما هو عليه في الخارج ، والغرف التجارية لم تصل حتى الان الى معنى العمل الحقيقي لها الا وهو خلق بيئة صالحة لعمل رجال الاعمال العراقيين ، وايجاد اليات التفاعل عبر حزمة كبيرة من النشاطات، إذ ان الهدف مازال بعيداً عن قاموس الغرف التجارية العراقية ، فهنالك ١٨ غرفة تجارية تنطوي تحت لواء اتحاد الغرف التجارية العراقية ، واكثر من ٩ غرف تجارية مشتركة عراقية –اجنبية ، ومن يتابع عمل هذه الغرف يجد ان عملها اليوم بات يعتمد على العضويات ليس الا ، اما المؤتمرات فهي عبارة عن منح تحصل عليها بعض الغرف من جهات خارجية.

والغرف مازالت تعاني اشكالية الالتباس بين فاعلية المنظمة والعمل الربحي وهذا ما يجعلها تبتعد عن بعض الخدمات التي تسعى من خلالها للارتقاء بدور القطاع الخاص العراقي وايجاد فرص العمل الملائمة وتوسيع تفاعل الشركات العراقية مع الشركات الاجنبية ، اما من حيث التمثيل او العلاقة مع الحكومة فنجد انها ما زالت تعاني من اشكالية الذات للهيئة الادارية وترجحها على اعضائها الاكفاء مما حدا بالاعضاء الى الاتصال بالوزارات العراقية وتقديم المشاريع عبر اقسام عن طريق الجهات المختصة الحكومية وهذا ما يجعل هوية عضو الغرفة هوية رمزية ثم ان الغرف المشتركة اي العراقية ومسماها الاخر الأجنبية ما زالت حتى الان تعاني اشكالية الاهلية القانونية لمزاولة عملها نتيجة صدور قانون يمنع مزاولة عملها ، وهذا ما جعل بعضاً منها يعمل خارج العراق وبعضاً منها ينتظر والاخر يعمل بأسمه عسى ان ينفعه ، وحسناً فعل مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا للنظر في قانون لهذه الغرف والاتحادات والمجالس التجارية ، اذن الغرف التجارية مطالبة اليوم بالعمل على استعادة الدور المفقود الا عبر تاهيل القطاع الخاص وطاقاته البشرية المعارض المتخصصة بقطاعات محددة من اجل اطلاع الشركات العراقية على عمل الشركات الاجنبية ناهيك عن ضرورة مساهمة الغرف التجارية بتنمية الاعمال الصغيرة والمتوسطة بفتح قناة للتفاعل مع وزارات العمل والمالية والصناعة من اجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل آليات عملها وبالتالي خلق جيل جديد للقطاع الخاص العراقي النامي بعد كساد طويل ، ترى هل سيفيق الغرف التجارية من سباتها وتعيد تفعيل دورها ام لا ؟

ان الغرف المشتركة اي العراقية ومسماها الاخر الأجنبية ما زالت حتى الان تعاني اشكالية الاهلية القانونية لمزاولة عملها نتيجة صدور قانون يمنع مزاولة عملها ، وهذا ما جعل بعضاً منها يعمل خارج العراق

بقيمة مليار و ثلاثمئة مليون دينار

اور للصناعات الهندسية تجهز وزارة الكهرباء باسلاك كهربائية

بغداد/ المدى

أعلن مصدر مسؤول في شركة أور العامة للصناعات الهندسية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن بان حجم مبيعات الشركة من الأسلاك الكهربائية لشهر تموز قد تجاوز المليار والثلاثمئة مليون دينار وذلك من خلال تجهيز وزارة الكهرباء بالاسلاك الكهربائية المعلقة.

وأكد المصدر ان المبيعات تمثلت بتجهيز المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب بالدفعة الاخيرة خلال شهر تموز الماضي من العقد المبرم معها والقاضي بتجهيزها بالاسلاك الكهربائية المعلقة وبكمية (١٠٥٠) كم بقيمة إجمالية تزيد على الـ(٣) مليارات دينار وتم ايضا تسويق الدفعة الأولى من العقد المبرم مع المديرية العامة لتوزيع الكهرباء الفرات الأوسط والمتمثلة بـ(١٥٥) كم اسلاك هوائية معلقة من اصل (٤٥٠) كم وبقيمة اجمالية تزيد عن المليار دينار.

وعلى صعيد متصل بين المصدر ان الشركة ابرمت عقدا مع شركة واسط للصناعات النسيجية لتزويدها بـ (٣٥) من صفائح الالمنيوم المضلعة وبنسبة انجاز ٨٥ ٪ من هذا العقد في خطوة هي الاولى من نوعها لدى الشركة منذ العام ٢٠٠٤, من جهة اخرى اشار المصدر الى ان الشركة تعاقدت موخرا مع احدى الشركات العالمية لتجهيزها بمحطة ضغط واطئ لمعمل القابلو الكهربائي ،مؤكدا أن العقد الذي بلغت قيمته (٣٩٨) مليون دينار تم إبرامه ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم لمحافظة ذي قار لعام ٢٠٠٨,

يذكر أن الشركة أنجزت نحو ٩٢٪ من مشروع جديد لإنتاج أسلاك القابلو المملوءة بالجلي (أسلاك الهواتف الأرضية) ذات جودة وكفاءة عالية حيث تعمل هذه الأسلاك على تحسين خدمة تلك الهواتف في العراق وبكلفة اجمالية تزيد على (٩,٢) مليون دولار كما انها وضعت خطة خاصة لمشاريعها المستقبلية تهدف إلى تطوير إنتاجها من خلال إعادة تأهيل خطوطها الإنتاجية واضافة خطوط جديدة.

اقتصاديات الظل

عام الفساد

كنا نتمنى ان يكون عام ٢٠٠٨ عاما لمحاربة الفسادالمالي والاداري كما كان يريد الساسة المتصدون لمسؤولية ادارة شؤون البلاد .. فمنذ انطلاق هذا الشعار على لسان السيد رئيس الوزراء ونحن نحلم بعمل جاد من أجل الخلاص من هذه الآفة التي تفتك بنبض الحياة وتشل مفاصل عجلة البناء والاعمار .. وكنا نتوقع أن يتم تشكيل لجنة على مستوى الخبراء ، لوضع المعالجات والآليات باتجاه تنفيذ برنامج وطني لمكافحة الفساد ، الا ان توقعاتنا ذهبت أدراج الرياح .. وها نحن على أعتاب الشهر التاسع من عام الحرب على الفساد ، والحكومة والجهات المعنية في هدنة مع اخطبوط الفساد .. لقد توهم بعض الناس ان حربا حقيقية على بؤر الفساد والمفسدين ستقع .. وتطوعت الأقلام الشريفة لتكون في الخطوط الأمامية من المعركة ، الا ان الدفاعات الخلفية قد خذلتها بعد أن طويت ملفات للفساد كان قد أعلن عنها وعدت دعاوى كيدية .. فانسحب المتطوعون في الخطوط الأمامية ، خوفا من القصف العشوائي !!

الصناعة تعد خطط عمل للشركات التابعة لها

بغداد / المدى

بدأت وزارة الصناعة والمعادن باعداد وثائق خطط عمل الشركات وتتضمن ستراتيجية الشركة على المدى القصير والمتوسط وتحديد متطلباتها الرئيسية للتأهيل ومبالغ الاستثمارات اللازمة لذلك وكيفية النهوض بواقعها وذلك في اطار منهجية العمل التي اعدتها وبما يتلاءم مع المرحلة الانتقالية بالتحول الى اقتصاد السوق الحر .

وقال مصدر مسؤول في الوزارة ان هذه الوثائق تضمنت ايضا التعريف بامكانات الشركة من خلال توضيح صورة عامة عن الطاقات الانتاجية والفعلية للشركة مع حجم العاملين فيها وقدراتهم الادارية والفنية وتحديد حجم السوق بصدقية عالية وعلى اسس منطقية هذا فضلا عن تحديد المنافسين ومنافذ التسويق وستراتيجيات المبيعات وقنوات التوزيع وشرائح العملاء . واضاف المصدر ان هذه الوثيقة تضم ايضا الامكانات التجارية والبيانات المالية وتقيم الفرص المتاحة للشركة وكيفية الاستفادة منها في النهوض بواقع حال الشركة وكذلك المخاطر التي تتعرض او قد تتعرض لها مستقبلا وكيفية الحد منها بكل مفاصلها السياسية والمالية والتشغيلية وبمساعدة شركات عالمية متخصصة.

العراق يعرض على الشركات الروسية الاشتراك في مناقصات ٧ مشاريع للطاقة

بغداد /كريم السوداني

عرض العراق على الشركات الروسية العاملة في مجال الطاقة الكهربائية الاشتراك في المناقصات على سبعة مشاريع من ضمن خطة الوزارة العشرية ، وقد اجرى السيد وزير الكهرباء الدكتور كريم وحيد خلال وجوده في موسكو مباحثات مع شركة "تيخنو بروم أكسبورت" توجت بتوقيع بروتوكولات تحدد الجدول الزمني للقاءات المقبلة والعمل على تأهيل محطتي كهرباء في العراق.

كما التقى ايضا ممثلي شركتي "إنتر أنيرغو سرفيس" و"Power machines" الروسيتين اللتين تنفذان عددا من المشاريع المهمة في العراق".

ويذكر أن ١٣٠ خبيرا روسيا يعملون في العراق الآن ،وان وجود الشركات الروسية في العراق يمثل اهمية كبيرة لنا ، وقد اسفرت مباحثات السيد وزيرالكهرباء في وزارة الطاقة الروسية عن قرار تشكيل لجنتين وزاريتين مشتركتين تتخصص إحداهما بالطاقة الكهربائية فيما تتخصص الثانية بمشاريع إنتاج النفط.

الجدير ذكره ان الشركات الروسية ستقوم بتجهيز وتأهيل ونصب المحطات التي نفذت سابقا من قبل شركة تكنو اكسبورت ((TPE تحديدا ، ومنها بناء محطة اليوسفية الحرارية (٣× ٢٢٠) ميكاواط وتأهيل وحدتين (٢× ٢٠٠ميكاواط) في محطة الهارثة الحرارية ، كما ستتم دعوة الشركات الروسية الحكومية وغير الحكومية للأسهام في بناء المحطات الكهربائية بموجب خطة الوزارة الشاملة والمتفقة مع الخطة الوقودية .

اسعار المواد الغذائية

المادة	السعر دينار/كغم	المادة	السعر دينار/كغم
الطماطم	750	عنب	1000
البطاطا	750	خوخ	2000
الخيار	750	موز	1250
الباذنجان	750	رقي	500
الباميا	1250	بطيخ	750
البصل	750	التمر	1500

المادة	وحدة القياس	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة (30) بيضة	5 000
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	2 750
لحم البقر	1 كغم	8 500
لحم الغنم	1 كغم	8 500
لحم الدجاج المستورد (ساديا)	1 كغم	3750
لحم الدجاج المحلي	1 كغم	4 500
معجون طماطم (ايراني)	علبة 1 كغم	2000

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقيIQD	سعر الشراء بالدينار العراقيIQD
الدولار الأمريكي	USD	1191.000	1190.000
اليورو الأوربي	EUR	1865.000	1861.000
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
ألين الياباني	JPY	11.211	11.205